مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000 - 2010)
اسم الكاتب: د. محمد صقر، مضر شيحا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5130
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 23:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000_2010)

الدكتور محمد صقر [*]
مضر شيحا [**]

(تاريخ الإيداع 21 / 12 / 2017. قُبِل للنشر في 30 / 4 / 2018)

□ ملخّص □

يشهد العالم بدايةً من النصف الثاني من القرن العشرين توجهاً متزايداً نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة تنموية فاعلة. ولاسيما بعد ظهور النظريات التنموية الحديثة القائمة على فكرة مفادها أن عجز التنمية في البلدان النامية لا يعود إلى عدم توفر متطلبات التنمية من موارد اقتصادية مادية بل يعود إلى عجز تلك البلدان عن رسملة مواردها واستغلالها بالشكل الذي يجعل منها محركاً للنمو ودافعاً له باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ويشكل هذا النوع من الاستثمار أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر، إذ أنه يلعب دوراً هاماً على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والتكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية.

فقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً كبيراً في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية منذ ثمانينيات القرن الماضي مستفيداً من الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير التجارة فيها، وازداد اعتماد هذه الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً للمنافع الكبيرة التي تجنيها منه، سواءً من ناحية تكوين رأس المال وتوليد فرص العمل وزيادة الصادرات، أو من ناحية الحصول على التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما يعتبر أداة هامة للتسريع بعمليات التصنيع وتطوير البنية التحتية مما يجعل له آثاراً على ميزان المدفوعات من حيث قدرته على التأثير في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي وبالتالي في وجود إمكانية لاستخدامه كأداة في تحسين وضع ميزان المدفوعات للدول النامية ومنها سورية.

فقد بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية بالتزايد منذ عام 2003م وذلك نتيجة التوجهات الجديدة للحكومة السورية نحو الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي والاعتماد على اقتصاد السوق.

سيحاول هذا البحث معرفة أثر تدفقات هذا النوع من الاستثمارات على وضع ميزان المدفوعات السوري من خلال تأثيرها على كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة 2000_2010م، نظراً لعدم توافر الإحصائيات المطلوبة خلال سنوات الأزمة الحالية.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، الحساب الجاري، الحساب الرأسمالي والمالي.

[*] **أستاذ _قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .**
[**] **طالب ماجستير – الاقتصاد والتخطيط _ قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (3) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (3) 2018

The Impact Of Foreign Direct Investment On The Balance Of Payments In Syria During The Period (2000_2010)

Dr. Mohamad Saker*
Modar Shiha**

(Received 21 / 12 / 2017. Accepted 30 / 4 / 2018)

□ ABSTRACT □

In the second half of the 20th century, the world witnessed an increasing trend towards foreign direct investment as an effective development tool. Especially after the emergence of modern development theories based on the idea that the development deficit in developing countries is not due to the lack of development requirements of material economic resources, but due to the inability of these countries to capitalize resources and exploit them in such a way that makes them an engine of growth and motivation towards achieving Comprehensive economic development This type of investment is one of the most important economic pillars in contemporary reality, as it plays an important role in the process of economic and social development in countries, because it is a major channel flow through capital and advanced technology and skills Administration.

FDI has played a major role in supporting the growth of the economies of developing countries since the 1980s, taking advantage of the rapid spread of ICTs , the trend towards a market economy in most developing countries and trade liberalization. In terms of capital formation, jobs generation and export expansion, or in terms of access to modern technology needed for economic development.

It is also an important tool for accelerating the processes of manufacturing and infrastructure development, which affects the balance of payments due to its ability to affect the current account and the capital account, therefore there is possibility to use it as a tool to improve the balance of payments situation of developing countries, including Syria.

FDI inflows into Syria have been increasing since 2003 as a result of the Syrian government's new approach to openness to the domestic and foreign private sector and adaptation of a market economy.

This study will attempt to determine the effect of the flows of this type of investment on the Syrian balance of payments situation through its impact on both the current account and the capital and financial account during the period 2000_2010. Because the required statistics are not available for current crisis period .

Key words: Foreign Direct Investment, Balance of Payments, Current Account, Capital and Financial Account.

*Professor- Economic And Planning Department- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia-Syria.
**postgraduate student- Economic And Planning Department- Faculty Of Economics- Tishreen University- Lattakia-Syria

مقدمة:

يشهد العالم بدايةً من النصف الثاني من القرن العشرين توجهاً متزايداً نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة تنموية فاعلة. ولاسيما بعد ظهور النظريات التنموية الحديثة القائمة على فكرة مفادها أن عجز التنمية في البلدان النامية لا يعود إلى عدم توفر متطلبات التنمية من موارد اقتصادية مادية بل يعود إلى عجز تلك البلدان عن رسملة مواردها واستغلالها بالشكل الذي يجعل منها محركاً للنمو ودافعاً له باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ويشكل هذا النوع من الاستثمار أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر إذ أنه يلعب دوراً هاماً على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والتكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية. كما يعتبر أداة هامة للتسريع بعمليات التصنيع وتطوير البنية التحتية مما يجعل له بعض الآثار الإيجابية على ميزان المدفوعات من حيث قدرته على التأثير في الحساب الجاري والحساب الرأسمالي وبالتالي في وجود إمكانية لاستخدامه كأداة في علاج العجز في ميزان المدفوعات والذي تعاني منه معظم الدول النامية ومنها سورية.

فأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق قناتين، القناة الأولى: عن طريق التأثير على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة والخارجة، أما القناة الثانية: عن طريق التأثير على الحساب الجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري «الصادرات والواردات» مع دول العالم.

ويعتمد أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات على الهدف الذي يسعى إليه ذلك الاستثمار فيما إذا كان هدفه الأسواق المحلية للبلد المضيف أم الموارد الطبيعية الموجودة فيه أم كفاءة أداء العاملين في ذلك البلد.

وقد بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى سورية بالتزايد منذ عام 2003 وذلك نتيجة التوجهات الجديدة للحكومة السورية نحو الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتبني التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

سيحاول هذا البحث معرفة أثر تدفقات هذا النوع من الاستثمارات على وضع ميزان المدفوعات السوري من خلال تأثيرها على كل من الحساب الجاري والحساب الرأسمالي والمالي خلال الفترة 2000_2010م، نظراً لعدم توافر الإحصائيات المطلوبة خلال سنوات الأزمة الحالية.

مشكلة البحث:

يرى المؤيدون للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن لها أثراً إيجابياً على ميزان المدفوعات للبلد المضيف من خلال قدرتها على زيادة صادراته وكذلك من خلال أثرها المبدئي على حساب رأس المال الذي تسجل فيه عند دخولها. بينما ينتقد المعارضون للاستثمارات الأجنبية المباشرة هذا الرأي؛ حيث من الممكن أن يكون تأثيرها على ميزان المدفوعات سلبياً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية مما يعني زيادة المستوردات ومن ثم عجز في الميزان التجاري وكذلك عندما تقوم الشركة الأجنبية بتحويل أرباحها والرسوم الإدارية وغيرها إلى الشركة الأم في الخارج. وبالتالي يمكن التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل التالي:

ما هو أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات؟

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتيح إمكانية توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو القطاعات الاقتصادية التي تساهم في تحسين وضع ميزان المدفوعات في سورية، نظراً لما يلعبه وضع ميزان المدفوعات من أهمية في تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي باعتباره من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى التعرف على أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات ويتفرع عن هذا الهدف الأساسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

1_ التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري.

2_ التعرف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب رأس المال.

منهجية البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في سورية وتحليل أثر ذلك الاستثمار على ميزان المدفوعات وقد تم الاعتماد في التحليل على الأساليب الإحصائية باستخدام برنامج Eviews8.

فرضيات البحث:

يحاول هذا البحث اختبار الفرضية الأساسية التالية:

1_هناك علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن رصيد ميزان المدفوعات.

وتتفرع عنها فرضيتان فرعيتان:

1_ هناك علاقة طردية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن رصيد الحساب الجاري.

2_ هناك علاقة طردية بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسن رصيد حساب رأس المال.

الدراسات السابقة:

دراسة (Menciger,2006) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحساب الجاري للدول الأعضاء الجدد في الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (1996_2006). ووجدت بأن الآثار المباشرة لهذه الاستثمارات على عجز الحساب الجاري قد تعززت بينما الآثار غير المباشرة لم تخفف إلا من تأثير الآثار المباشرة.

هدفت دراسة (Hossain,2007) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات في بنغلاديش وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة وإجمالي الصادرات والمستوردات، كما وجدت أن الأثر الصافي على الحساب الجاري وميزان المدفوعات كان موجباً.

دراسة (بعداش,2008) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر على الاقتصاد الجزائري بصورة عامة وعلى ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي والتشغيل بصفة خاصة خلال الفترة (1996_2005)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على التحليل النظري لآثار الاستثمارات الأجنبية الواردة على الصادرات والمستوردات السلعية وميزان الخدمات وحساب رأس المال وتوصلت إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر لم تساهم في زيادة الصادرات السلعية خارج المحروقات خلال فترة الدراسة، في حين أنه هنالك مساهمة في تطوير صادرات المحروقات لأن أغلب الاستثمارات الأجنبية الصناعية اتجهت إلى هذا القطاع. وبالنسبة للتدفقات الخارجة توصلت الدراسة إلى وجود حجم للتسرب والتحويل الخارجي للموارد تجاه الخارج يقارب حجم التدفقات الداخلة خاصة مع تنامي حجم الاستثمارات الأجنبية في مجال المحروقات مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات بشكل طفيف أيضاً.

دراسة (Jaffri;Asghar;Ali;Asjed,2011) هدفت هذه الدراسة للتحقيق في أثر التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الحساب الجاري باستبعاد التحويلات الجارية إضافة إلى تدفقات الدخل الخارجة لميزان المدفوعات للباكستان خلال الفترة (1983_ 2011) باستخدام الانحدار الخطي وقد بينت نتائج الدراسة أن الزيادة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة تزيد من تدفقات الدخل الخارجة وزيادة في عجز الحساب الجاري باستبعاد التحويلات الجارية.

دراسة (NGUKU,2013) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى كينيا وميزان مدفوعاتها وتوصلت إلى أن التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تملك أثراً جوهرياً على الصادرات والمستوردات وميزان حساب رأس المال باستثناء التحويلات الجارية وبالتالي لا يوجد دليل على أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة تملك أثراً جوهرياً على ميزان المدفوعات في كينيا.

دراسة (كريد،2013) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين تطورات ميزان المدفوعات وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى تأثير هذا الأخير على استقرار ميزان المدفوعات في الجزائر وقد تم تحليل آثار التدفقات من حيث أثر التدفقات الداخلة وأثر التدفقات الخارجة على ميزان المدفوعات وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الاستثمارات الداخلة_ بشكل عام _ تؤثر إيجاباً على ميزان المدفوعات ولكن بشكل طفيف. كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في تخفيض عجز الحساب الجاري بمختلف أنواعها(الداخلة والخارجة)، كما أن أثرها الإيجابي على حساب رأس المال كان ضعيفاً بسبب التدفقات الضعيفة للاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة وكذلك كان الأثر السلبي لتلك الاستثمارات ضعيفاً على حساب رأس المال بسبب ضعف التدفقات الصادرة لها إلا أن التدفقات الصادرة كانت أضعف من التدفقات الواردة مما يعني بالمحصلة أثراً إيجابياً على حساب رأس المال إلا أنه طفيف.

والفرق بين الدراسات السابقة وهذه الدراسة بأن الدراسات السابقة عمدت إلى تحليل آثار التدفقات الداخلة والخارجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات بينما هذه الدراسة ستقوم بتحليل صافي تدفقات هذه الاستثمارات (أي التدفقات الداخلة مطروحاً منها الخارجة) على ذلك الميزان وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign Direct Investment) بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. (بوراوي،2007_2008)

في حين تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه فئة من الاستثمار العابر للحدود والذي يقوم به مقيمٌ في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) من أجل الحصول على منفعة دائمة في منشأة (منشأة الاستثمار المباشر) والمقيمة في اقتصاد مختف عن اقتصاد المستثمر المباشر.(OCED,2008)

بينما يعرف (الأونتكاد) (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار).(World Investment Report,2012)

و تعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم. وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل للاستثمار حيث تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي. (بوراوي،2007_2008)

ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1_ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى الكثير من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2_ الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساعد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.(بوعون،2012_2013)

3_ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نظراً لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات التي تتوافر لدى الشركات

المتعددة الجنسيات. ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية. (كريد، 2013)

4_ الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية.(قويدري، 2010_2011)

ثالثاً : مفهوم ميزان المدفوعات:

يعرف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات (Balance of Payments) على أنه سجل يعتمد على القيد المزدوج ويتناول إحصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد وكذا التغيرات في قيمة ومكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي وحقوق السحب الخاصة من الصندوق وحقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم.

كل المعاملات الدولية تعطى وبشكل تلقائي تسجيلين محاسبيين في ميزان المدفوعات لهذا السبب في التوازن يكون مجموع كل من الحساب الجاري(Current Account) وحساب العمليات الرأسمالية (Financial Account) مساوياً للصفر.(International Monetary Fund,1977)

ويقسم ميزان المدفوعات إلى الأجزاء التالية:

أولاً : الحساب الجاري:

تحت هذا الحساب نجد الحساب الفرعي الأول " تبادل السلع " الذي يتضمن الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك كل السلع المنقولة والمباعة والمشتراة أو المحولة بطرق أخرى بين الملاك المحليين والأجانب.

وأيضاً يتضمن الحساب الجاري حساباً فرعياً ثانياً وهو " الخدمات " وأهم المعاملات الدولية في الخدمات ما يلي:

أ_ نفقات النقل بما فيها نقل البضائع والتأمين الخاصة بالحركة الدولية للسلع كذلك نفقات الرحلات الدولية السياحية وغيرها.

ب_ الخدمات السياحية وتشمل جميع النفقات منها: رواتب المواطنين في البلدان الأجنبية (سكن، نقل، ... إلخ).

ت_ خدمات متنوعة للشركات تشمل مختلف الأصناف من المعاملات الدولية، التجارة الدولية للخدمات الهندسية، برمجة الآليات، ... إلخ. بالإضافة إلى الإتاوات ورسوم التراخيص المدفوعة لاستخدام براءة الاختراع.

وهنالك أيضاً الحساب الفرعي الثالث من الحساب الجاري يتعلق بمداخيل الاستثمارات. مدفوعات الفائدة والأرباح لأنها تعتبر مدفوعات لخدمات لرأس المال العامل في الخارج، أرباح مصنع ينتمون إلى مقيم أجنبي، فمن المهم أن نميز هذه المدفوعات السنوية في الحساب المالي.

والحساب الفرعي الرابع من الحساب الجاري يشكل التحويلات من جانب واحد والتحويلات الجارية، يشمل هذا الحساب المنح الحكومية (المساعدات الخارجية). والتحويلات الخاصة من العمال المهاجرين إلى أسرهم، دفع معاشات التقاعد للمقيمين الأجانب. وتسجيل هذه التحويلات في الحساب الجاري بدلاً من حساب رأس المال لأنها لا تخلق أي التزام لسداد في المستقبل وهو ما يتعارض مع حالة القرض . (كريد،2013)

ثانياً: حساب العمليات الرأسمالية:

يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية دول العالم، ينقسم هذا الميزان بدوره إلى مجموعة أخرى من الموازين كالتالي:

أ_ حساب رأس المال الطويل الأجل: ويسجل به حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تزيد عن سنة.مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة والقروض الدولية.

ب_حساب رأس المال القصير الأجل: يسجل به حركات رؤوس الأموال من الدولة إلى الخارج والعكس والتي تقل عن سنة وتتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل بصفة تلقائية وذلك لتحقيق أهداف معينة كتحقيق ربح أكبر.

(بن طرية،2017)

ثالثاً: حساب السهو و الخطأ:

قد لا يتساوى مجموع المبالغ المدينة مع المبالغ الدائنة نتيجة اختلاف مصادر المعلومات، نتيجة اختلاف مصادر المعلومات المعتمدة ويسجل الفرق بينهما في حال وجوده في حساب الخطأ والسهو. (حبيب،2014_2015)

رابعاً: حساب القيد الاحتياطي الرسمي :

لقد تم تجاهل الاحتياطيات الأجنبية في حساب رأس المال وذلك لتخصيص قسم خاص بها. حيث يتكون الحساب المالي من الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة ومشتقات مالية بالإضافة إلى الأصول الاحتياطية. الأصول الاحتياطية تتوافق مع الاحتياطيات الدولية الرسمية للبنوك المركزية. إن البنوك المركزية لكل الدول تحتفظ باحتياطيات رسمية من النقد الأجنبي لحماية نفسها من تقلبات الظروف الاقتصادية لكن في الماضي كانت الاحتياطيات الرسمية تتشكل أساساً من الذهب، حالياً، احتياطيات البنوك المركزية تحتوي نسبة كبيرة من الاصول المالية الاجنبية. هذه الاحتياطيات تسمح للبنوك المركزية بشراء أو بيع أصول في أسواق رأس المال. حيث عندما يشتري أو يبيع بنك مركزي أصول أجنبية تسجل في الحساب المالي بنفس الطريقة كما تسجل للفرد.

رابعاً: التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات:

إن ميزان المدفوعات دائماً متوازن من الناحية المحاسبية، وسيتم تبيان معنى وجود عجز أو فائض كما يلي:

إن الاختلال يحدث عندما تكون هنالك فروق بين بنود الميزان، وقد يأخذ إحدى الصورتين، الصورة الأولى وهي حالة العجز وتزيد فيها مدفوعات الدولة متحصلاتها فإذا حدث العجز لبلد ما في حساب المعاملات الجارية لكن أمكن تغطية هذا العجز عن طريق بند رؤوس الأموال طويلة الأجل (الذي بدوره حقق فائضاً)، أصبح الميزان مجملاً في حالة توازن اقتصادي.

أما إذا تم تغطية العجز عن طريق حساب رأس المال قصير الأجل والذهب والاحتياطات نتيجة حدوثه لحسابي المعاملات الجارية ورأس المال طويل الأجل، أصبح الميزان في مجموعه في حالة اختلال اقتصادي، والأمر ينطبق بالطريقة نفسها بالنسبة للصورة الثانية للاختلال وهي حالة الفائض، والتي تزيد من خلالها متحصلات الدولة عن مدفوعاتها، فإذا حدث فائض لبلد ما في حساب المعاملات الجارية، تقوم الدول بالقضاء على هذا الفائض ويتحقق التوازن الاقتصادي. أما إذا كان هذا الفائض يفوق هذه القروض، واضطرت الدولة في هذه الحالة إلى ارسال الذهب للخارج وكذلك إقراض الخارج قروضاً قصيرة الأجل، ففي هذه الحالة الأخيرة يصبح ميزان المدفوعات مختلاً اقتصادياً.(كريد،2013)

خامساً: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات:

يمكن تصنيف آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان مدفوعات البلد المضيف له إلى نوعين هما:

_آثار إيجابية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر فائضاً في ميزان المدفوعات أو يخفض من عجزه.

_آثار سلبية عندما يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر عجزاً في ميزان المدفوعات أو يخفض من فائضه. (بعداش،2007_2008)

وتتحقق تلك الآثار عن طريق عدة قنوات: فالأولى عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات والذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف ويعتبر بذلك أثراً مباشراً مبدئياً، أما الثاني عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري (الصادرات والواردات) مع دول العالم. والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية.

وسيتم تبيان هذين الأثرين كما يلي:

1_الآثار على الميزان التجاري:

إذا كان الهدف الرئيس للاستثمار الأجنبي المباشر خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة عن طريق إنتاج نفس السلع والخدمات بدلاً من العمليات التصديرية من قبل الشركة الأم (الاستثمار الباحث عن الأسواق)،فإن تأثير هذا النوع من الاستثمارات سوف يكون سالباً على الميزان التجاري خصوصاً إذا كانت الشركة الأجنبية تستورد مدخلات الإنتاج كالمواد الخام والمنتجات الوسيطة من الخارج بدلاً من الاعتماد على المدخلات المحلية، مما يعني زيادة الواردات ومن ثم عجز في الميزان التجاري، وفي المقابل فإن (الاستثمار الباحث عن الكفاءة) له تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري خصوصاً إذا كان المستثمر الأجنبي المباشر يعمل في الصناعات التصديرية الموجودة في المناطق الحرة للبلد المضيف. فتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري يعتمد اعتماداً رئيساً على نوع هذا الاستثمار والدوافع من وراء هذا الاستثمار في البلد المضيف. (محمد،2012)

غير أن هذا الاستنتاج السائد في الأدب الاقتصادي في هذا المجال أغفل عنصرين مهمين لهما آثار معاكسة لما سبق ذكره وهما:

أ_ أهمية العناصر المستوردة في الإنتاج المحلي للاستثمار الأجنبي المباشر: إن استخدام جزء كبير من مستلزمات الإنتاج (المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة) المستوردة يحدث أثراً سلبياً على الميزان التجاري سواء كان هذا الإنتاج موجه للتصدير أو لإحلال الواردات. لهذا فإن أهمية الاثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري للبلد المضيف له تتناقص كلما ازدادت أهمية المكون المستورد في منتجات هذا الاستثمار. أما إذا كانت المستلزمات المذكورة أعلاه محلية المصدر، فيبقى الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار على الميزان التجاري كما ذكر سابقاً. هذا بافتراض عدم التحايل في أسعار التحويل بين الشركة الأم وفروعها في الخارج كما سيتم إيضاحه لاحقاً. وهنا ينبغي التنبيه إلى حالة أخرى حيث يخفض الاستثمار الأجنبي المباشر من واردات بعض السلع، لكنه يزيد واردات مستلزمات تشغيل السلع المنتجة محلياً من طرفه. مثل الاستثمارات المنتجة للسيارات البديلة لنظيرتها المستوردة سابقاً تؤدي إلى زيادة استهلاك البنزين المستورد أيضاً.

ب_ التلاعب في أسعار التحويل: ونقصد بأسعار التحويل أسعار الشراء والبيع (التصدير والاستيراد) بين الشركة الأم وفروعها في الخارج أو بين فروعها في الخارج مع بعضهم البعض. ولأسباب عديدة تلجأ الشركة الأم إلى رفع أسعار صادراتها إلى فروعها وتخفيض أسعار وارداتها منها. وهذا ينتج تضخيم في المدفوعات الخارجية للفروع وتحجيم في مقبوضاتهم مما يخفض في فائض الموازين التجارية للبلدان التي تتواجد فيها الفروع أو يحدث عجز فيها.

الآثار على ميزان حركات رأس المال: يفترض أن قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث أثراً إيجابياً على هذا الميزان نتيجة تدفق العملات الأجنبية الضرورية لإنجاز هذا الاستثمار مما يؤدي لزيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي.(زيدان،2004)

وهو افتراض غير صحيح في جميع الحالات بالنظر إلى العاملين التاليين:

_طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر (مصدر التمويل).
_العملة المستخدمة في سداد تكاليف إنجاز أو حيازة المشروع الاستثماري.
أ_طريقة تمويل الاستثمار الأجنبي المباشر: وتعني طريقة التمويل المستخدمة من قبل المستثمر الأجنبي. حيث يكون الافتراض السابق صحيح عندما يستخدم المستثمر الأجنبي أمواله الذاتية وبالعملة الأجنبية الصعبة. أما إذا لجأ في تمويل مشروعه الاستثماري إلى الاقتراض من سوق البلد المضيف للاستثمار، فلا يمكن أن يقع أي تدفق للعملة الأجنبية للداخل ولا يحدث أي أثر على ميزان حركات رأس المال.
فالجزء الضئيل من الاستثمار المحلي الذي يمول فعلياً بواسطة المدخرات الأجنبية من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد لا يكون بدرجة الضخامة التي يبدو عليها. لأن المستثمر الأجنبي يمكنه أن يعيد إلى بلاده الاموال التي اقترضها من السوق المحلية وأن حجم المكاسب من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ينقص بمقدار القروض المحلية التي تحصل عليها المؤسسة المملوكة للأجانب. وإذا تم تمويل الاستثمار الأجنبي كلياً أو جزئياً بقروض خارجية سيؤدي هذا إلى تحسين مؤقت لوضع هذا الميزان فور استلام هذه الأموال، لكن سينعكس الأثر في المستقبل عند سداد هذه القروض مع فوائدها، ويكون الأثر الصافي في النهاية سلبي.
ب_ العملة المستخدمة في سداد تكاليف الانجاز أو الحيازة : إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر يهدف إلى إنشاء مشروع جديد فإن تكاليف إنجازه ستدفع كلياً أو جزئياً إما بالعملة المحلية أو بالعملة الأجنبية. فإن دفعت هذه التكاليف بالعملة المحلية فلا يقع أي تأثير (إيجابي أو سلبي) على ميزان حركات رأس المال، مع مراعاة طريقة التمويل المذكورة آنفاً، وإذا دفعت التكاليف _ نتيجة استيراد معدات وتجهيزات الاستثمار وأجور الأجانب وغيرها_ جزئياً أو كلياً بالعملة الأجنبية فيكون التأثير سلبي على الميزان التجاري الأمر الذي يخفض أو يزيل الأثر الإيجابي المحتمل الوقوع في ميزان حركات رأس المال الناتج عن طريقة تمويل الاستثمار كما تم تبيانه.
أما إذا دخل المستثمر الأجنبي المباشر مشترياً لمشاريع استثمارية قائمة مثل عمليات الخصخصة، فإن أثره على ميزان حركات رأس المال يتوقف على طريقة تمويله المذكورة سابقاً. لأن تكاليف الإنجاز ستكون معدومة، إلا في حالة ضرورة إدخال تحسينات على المشروع القائم أو تأهيله فينبغي مراعاة مدى أهمية قيمة هذه التكاليف ونوع العملة المستخدمة في تسديدها عند إنشاء مشروع جديد.(بعداش،2007_2008)
3_الآثار على باقي التحويلات:
وهي التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية (الإتاوات ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم) وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.(محمد،2012)

النتائج والمناقشة:

دراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2010):

أولاً : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال فترة الدراسة :

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال فترة التسعينات متواضعة وتركزت معظمها في استكشاف النفط و إنتاجه، وبالرغم من جهود الحكومة السورية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من خلال قوانين تشجيع الاستثمار إلا أن الاستثمار الأجنبي بقي ضعيفاً خارج قطاعي النفط والغاز. مع مطلع القرن

الحادي والعشرين، وبعد سلسلة القوانين والمراسيم التي صدرت بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في سورية والتي كان تأثيرها واضحاً على توسع مشاركة القطاع الخاص بشكل عام في الاقتصاد الوطني فقد كان تأثيرها أيضاً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية حيث ارتفع هذا التدفق من 270 مليون دولار عام 2000 ليصل إلى 1539 مليون دولار عام 2010. سجل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم حتى نهاية عام 2010 حوالي 15.39 مليار دولار، وقد سيطر قطاع النفط والغاز على هذا الرصيد بنسبة بلغت 87.2%. فيما يأتي قطاع الصناعة بعد قطاعي النفط والغاز من حيث الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5.85 % من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في نهاية عام 2010. بينما يأتي القطاع المالي في المرتبة الثالثة بنسبة 5.02% من الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر . ويعكس رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية قفزة جديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، تجاوباً مع التحرير الاقتصادي، كما تدفقت استثمارات جديدة بكثرة إلى قطاع البناء والتشييد والأغذية والمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية. شكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010 استثمارات جديدة في قطاع البناء والتشييد، حيث شهد هذا القطاع قفزة كبيرة من 113.6 إلى 429.4 مليون دولار بين عامي 2009 و2010. ولعب القانون رقم 15 لعام 2008الخاص بتنظيم عملية التطوير العقاري خاصةً في مجال الإسكان دوراً كبيراً في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن قطاع البناء و التشييد. أما قطاعات السياحة والعقارات فقد أتت في المرتبة الرابعة بحجم 161.7 مليون دولار و بنسبة 1.08% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010. وجاء قطاع التعليم خامساً بنسبة 0.4% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010 ما يعادل 60.5 مليون دولار و قد شهد هذا القطاع عام 2010 ، ما يعادل 60.5 مليون دولاراً .(عمران، 2015)

وقد شهد هذا القطاع عام 2010 زيادة سنوية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بلغت 21.3 مليون دولار وهو يمثل التزايد المستمر لهذا الاستثمار في قطاع التعليم العالي وتحديداً في الجامعات الخاصة. وساهم قطاع الاتصالات ب 0.23 % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010م، وقد شهد انخفاضاً طفيفاً في التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 44 مليون ليرة سورية، ويعود ذلك إلى صفقة البيع بحوالي 44 مليون ليرة سورية من الحصة الأجنبية في شركة Syria Tel إلى مساهمين محليين سوريين . أما قطاعات الزراعة والنقل والتجارة فقد فشلت في جذب أي استثمار أجنبي هام، حيث استقبل قطاع التجارة 120 ألف دولار و قطاع النقل 20 ألف دولار، ولم يستقبل قطاع الزراعة أي استثمار خارجي عام 2010، وعلى الرغم من الدور الهام لقطاعات الزراعة والتجارة في الاقتصاد السوري والتي تشكل حوالي 22%و20% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، إلا أن هذه القطاعات لم تشكل جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير ذلك بعدم صدور قوانين استثمار خاصة لتغطية هذه القطاعات، بالإضافة إلى ما يعانيه قطاع الزراعة السوري من مشاكل تتمثل في تأخر تنفيذ مشاريع الري وخاصة مشروع جر مياه نهر دجلة، وتعرض هذا القطاع للأزمات بسبب مواسم الجفاف المتكررة والتي كان آخرها موسمي 2008 و2009.(التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية ، 2011)

وقد ازدادت الاستثمارات الأجنبية بشكل ملحوظ عامي 2004_2005 نتيجة السماح بإقامة المصارف الخاصة، كما كان لطرح بعض المناطق للاستثمار في صناعة الاسمنت الدور في زيادة مساهمة رأس المال الأجنبي في القطاع الصناعي، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته عام 2008 م إذ بلغ 1467 مليون دولار أمريكي، وقد انخفضت

إلى 1381 دولار أمريكي عام 2010 م، ويعزى ذلك التراجع بصفة أساسية إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 م وما ترتب عليها من انكماش حاد في الائتمان المصرفي.(سيروب، 2014)

ثانياً: دراسة أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ميزان المدفوعات خلال الفترة (2000_2010):

الجدول رقم (1) مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (2000_ 2010)

العام	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون الدولار)	سعر الصرف	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون ليرة سورية)	الحساب الجاري (دائن) (بالمليون ليرة سورية)	الحساب الرأسمالي والمالي (مدين) (بالمليون ليرة سورية)	رصيد ميزان المدفوعات (بالمليون ليرة سورية)
2000	270	46.3	12501	419327	383308	36019
2001	110	50.2	5522	472765	442508	30257
2002	115	51.6	5934	505178	479821	25357
2003	160	51.6	8256	469070	437870	31200
2004	275	52.2	14355	672290	645827	26463
2005	508	53.4	27127.2	797762	789564	8198
2006	613	52	31876	821060	826911	5851-
2007	898	50	44900	956123	944916	11207
2008	1187	46.5	55195.5	1153918	1094229	59690
2009	2330	46.7	108811	1016547	964215	52333
2010	1539	46.5	71563.5	1166315	1111821	54494

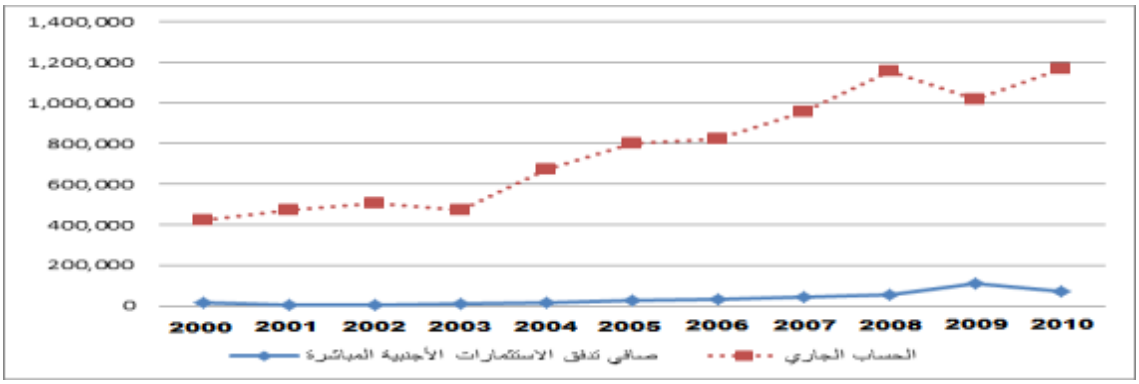
المصدر(1) : التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي عام 2011، المصدر(2): تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام 2007 ،المصدر (3): التقرير السنوي الرابع للاستثمار 2012 ، المصدر(4):النشرات الربعية للأعوام المذكورة.

الجدول رقم (2) مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحسابين الجاري و الرأسمالي والمالي سورية خلال الفترة (2000_ 2010)

العام	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون ليرة سورية) (1)	الحساب الجاري (دائن) (بالمليون ليرة سورية) (2)	نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الحساب الجاري (2/1) (%)	الحساب الرأسمالي و المالي (مدين) (بالمليون ليرة سورية) (3)(%)	نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية في الحساب الرأسمالي و المالي(3/1)
2000	12501	419327	%2.98	383308	%3.26
2001	5522	472765	%1.17	442508	%1.25
2002	5934	505178	%1.17	479821	%1.23
2003	8256	469070	%1.76	437870	%1.88
2004	14355	672290	%2.31	645827	%2.22

%3.43	789564	%3.40	797762	27127.2	2005
%3.85	826911	%3.88	821060	31876	2006
%4.75	944916	%4.69	956123	44900	2007
%5.04	1094229	%4.78	1153918	55195.5	2008
%11.28	964215	%10.70	1016547	108811	2009
%6.44	1111821	%6.13	1166315	71563.5	2010

المصدر(1) : التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي عام 2010، المصدر(2): تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام 2007، المصدر(3):التقرير السنوي الرابع للاستثمار 2012. تم حساب النسب من قبل الباحث.



الشكل(1) تطور صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الحساب الجاري

تلاحظ العلاقة الطردية بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و رصيد الحساب الجاري فمن خلال تتبع الاتجاه العام لكليهما يلاحظ تزايد رصيد الحساب الجاري مع تزايد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والذي يفسر من خلال نوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة السائد في سورية فوفقاً للتقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية لعام 2010الصادر عن هيئة الاستثمار السورية فإن النسبة الأكبر من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية هي من الاستثمار الباحث عن الموارد الطبيعية (وهي النفط والغاز) (بشكل أساسي النفط) وبمعدل 87.20% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر فلذلك فإنه يفترض أن يلعب دوراً هاماً في زيادة حجم الصادرات وذلك لأن مدخلات هذه الصناعة هي محلية المصدر. فيلاحظ الاتجاه العام المتزايد بالنسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحساب الجاري والذي تضاعف من 2.98% في بداية فترة الدراسة إلى 6.13% في نهاية تلك الفترة أي بثلاثة أضعاف النسبة تقريباً. على الرغم من انخفاض الإنتاج النفطي من 31688 ألف طن عام 2000م إلى 21739 ألف طن عام 2010م والذي يمكن أن يفسر بانخفاض كفاءة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعي النفط والغاز والذي قد يعود إلى ارتفاع تكلفة إنتاج النفط السوري بالإضافة إلى نضوب عدد من آبار النفط وانخفاض إنتاجية آبار أخرى .(عمران، 2015) وانعكس ذلك على كمية الصادرات النفطية فقد انخفضت من 18.64 مليون طن عام 2000م إلى 8.12 مليون طن وبالرغم من ذلك فقد ارتفعت قيمة الصادرات النفطية من 162986 مليون ليرة سورية عام 2000 إلى 200066 مليون ليرة سورية عام 2010 م _ وفقاً للمجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة _ وهذا ما يفسر بالارتفاع العالمي لأسعار النفط وليس بكفاءة الاستثمار الأجنبي الباحث عن الموارد الطبيعية في سورية. وقد تسبب التحرير الاقتصادي الذي شهدته سورية خلال فترة الدراسة من خلال إصدار مجموعة من التشريعات التي تشجع الاستثمار الخاص بنوعيه الوطني والأجنبي إلى دخول نوع

آخر من الاستثمار الأجنبي المباشر والمصنف وفقاً للتقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية على أنه من الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء ولاسيما أن سورية_ وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي _ قد صنفت من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لعام 2010، والذي يفسر بمجانية التعليم والصحة، ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة إلا أن نسبته ضئيلة جداً بالمقارنة مع الاستثمارات النفطية وهذا ما يضعف أثره على ميزان المدفوعات فعلى سبيل المثال احتلت الصناعات التحويلية المرتبة الأولى بعد النفط والغاز من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لعام 2010 م بمعدل 5.90 % إلا أن هذه الاستثمارات لم تكن فعالةً لها في تحسين وضع الميزان التجاري للصناعات التحويلية فقد ازداد العجز فيه من 123383518 ألف ليرة سورية عام2000م إلى 489198138 ألف ليرة سورية عام 2010م.

(علي،2014)



الشكل(2) تطور صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الحساب الرأسمالي والمالي

تلاحظ العلاقة الطردية بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والحساب الرأسمالي والمالي فمن خلال تتبع الاتجاه العام لكليهما يلاحظ تزايد رصيد الحساب الرأسمالي والمالي مع تزايد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويفسر ذلك بمرحلة الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها سورية خلال فترة الدراسة والتي جاءت نتيجةً لإصدار العديد من التشريعات التي سمحت للقطاع الخاص الوطني والأجنبي بالاستثمار في كافة المجالات الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد السوري مما انعكس إيجاباً على وضع حساب رأس المال حيث تسجل تلك التدفقات الداخلة بكونها إضافةً لحساب رأس المال ولكون معظم تلك الاستثمارات كانت في مرحلة التأسيس فقد فاقت قيمة تدفقاتها الداخلة على قيمة تدفقاتها الخارجة وهذا ما يفسر أثرها الإيجابي على حساب رأس المال إضافةً إلى تأثير ارتفاع عائدات النفط نتيجة الارتفاع العالمي لأسعاره .

والجدول التالي يبين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتحسن الحاصل في أرصدة ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة:

الجدول رقم (2) مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الحسابين الجاري والرأسمالي والمالي سورية خلال الفترة (2000_ 2010)

العام	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون ليرة سورية)	تحسن (أي معدل نمو) الحساب الجاري (دائن) (بالمليون ليرة سورية)	تحسن (أي معدل نمو) الحساب الرأسمالي و المالي (مدين) (بالمليون ليرة سورية)	تحسن (أي معدل نمو) رصيد ميزان المدفوعات (بالمليون ليرة سورية)
2000	12501	–	–	–
2001	5522	0.127	0.154	−0.159
2002	5934	−0.069	0.084	−0.162
2003	8256	−0.07	−0.087	0.23
2004	14355	0.433	0.475	−0.152
2005	27127.2	−0.959	0.235	−0.69
2006	31876	0.029	0.047	−1.71
2007	44900	0.164	0.143	2.915
2008	55195.5	0.206	0.158	4.326
2009	108811	−0.119	−0.119	−0.123
2010	71563.5	0.147	0.153	0.041

المصدر(1) : التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي عام 2010، المصدر(2): تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية لعام 2007، المصدر(3):التقرير السنوي الرابع للاستثمار 2012. تم حساب النسب من قبل الباحث.

أولاً: بالنسبة لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

Prob.*	t-Statistic		
0.0007	-8.300538	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-5.521860	1% level	Test critical values:
	-4.107833	5% level	
	-3.515047	10% level	

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0002	-8.300538	0.350687	-2.910888	D(FDI(-1))
0.0413	-2.588653	11286.13	-29215.87	C
0.0052	4.286378	2216.420	9500.415	@TREND("2000")

يلاحظ معنوية الاختبار عند الفرق الأول حيث أن قيمة .prob أقل من 0.05، فالسلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

ثانياً: بالنسبة لتحسن الحساب الجاري:

Prob.*	t-Statistic		
0.0002	-5.488403	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.886101	1% level	Test critical values:
	-1.995865	5% level	
	-1.599088	10% level	

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0009	-5.488403	0.297531	-1.632972	D(CA1(-1))

يلاحظ معنوية الاختبار عند الفرق الأول حيث أن يمة.rob أقل من 0.05، فالسلسلة مستقرة عند الفرق لأول.

ثالثاً: بالنسبة لتحسن الحساب الرأسمالي:

Prob.*	t-Statistic		
0.0016	-4.125695	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.937216	1% level	Test critical values:
	-2.006292	5% level	
	-1.598068	10% level	

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0091	-4.125695	0.528481	-2.180353	D(BOP1(-1))

يلاحظ معنوية الاختبار عند الفرق الأول حيث أن قيمة .prob أقل من 0.05، فالسلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

رابعاً: بالنسبة لتحسن رصيد ميزان المدفوعات:

Prob.*	t-Statistic		
0.0013	-4.267051	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.937216	1% level	Test critical values:
	-2.006292	5% level	
	-1.598068	10% level	

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0080	-4.267051	0.577746	-2.465271	D(KA1(-1))

يلاحظ معنوية الاختبار عند الفرق الأول حيث أن قيمة .prob أقل من 0.05، فالسلسلة مستقرة عند الفرق الأول.

ولقياس شدة العلاقة الارتباطية الإحصائية بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية من جهة وتحسن الحساب الجاري وتحسن الحساب الرأسمالي وتحسن رصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى (وذلك عند الفرق الأول) تم اختبار الانحدار على برنامج Eviews8 وكانت النتائج كالتالي:

Covariance Analysis: Ordinary
Sample (adjusted): 2002 2010
Included observations: 9 after adjustments
Balanced sample (listwise missing value deletion)

DKA1	DFDI	DCA1	Correlation t-Statistic DBOP1	Probability
			1.000000	DBOP1

		1.000000	0.135086	DCA1
		-----	0.360711	
		-----	0.7290	
	1.000000	-0.296133	-0.420891	DFDI
	-----	-0.820286	-1.227605	
	-----	0.4391	0.2593	
1.000000	-0.482683	0.444252	0.342674	DKA1
-----	-1.458170	1.311954	0.965060	
-----	0.1882	0.2309	0.3667	

ويتبين من الجدول السابق أن العلاقة الارتباطية بين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة من جهة وتحسن الحساب الجاري وتحسن الحساب الرأسمالي وتحسن رصيد ميزان المدفوعات من جهة أخرى (وذلك عند الفرق الأول) هي عكسية وضعيفة وغير معنوية وهذا يفسر بضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وضعف كفاءة تلك الاستثمارات وخصوصاً تلك العاملة في مجال النفط(وهي النسبة الأكبر) حيث تم التخلص من أثر الارتفاع العالمي لأسعار النفط لدى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية وهذا يتماشى مع انخفاض في حجم صادرات النفط السوري المستمر خلال فترة الدراسة والذي يفسر بعدم كفاءة هذه الاستثمارات مما أضعف أثرها في تحسين أرصدة
ميزان المدفوعات وجعل تأثيره سلبياً.

الاستنتاجات و التوصيات:

الاستنتاجات :

إن معظم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى سورية هي من الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية والمتمثلة بشكل أساسي بالنفط إلا أن كفاءة استثماره من قبلها ضعيفة ويعود ارتفاع نسب مساهمتها في حسابات ميزان المدفوعات إلى الارتفاع العالمي في أسعار النفط لكون حجم الصادرات النفطية السورية في انخفاض مستمر خلال فترة الدراسة إلا أنه وبدراسة السلاسل الزمنية المستقرة تم التخلص من أثر الارتفاع العالمي لأسعار النفط وتأكد الأثر السلبي والضعيف لتلك الاستثمارات على تحسن حسابات ميزان المدفوعات وهذا ما يفسر بضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبعدم كفاءة هذه الاستثمارات وخصوصاً العاملة منها في مجال النفط نظراً للانخفاض المستمر في حجم صادرات النفط السورية .

التوصيات :

تحسين المناخ الاستثماري في سبيل جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ووضع استراتيجيات هادفة لتوجيهها نحو الاستثمارات التصديرية بما يضمن زيادة آثرها الإيجابي على ميزان المدفوعات.

المراجع:

بعداش، عبد الكريم. *الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996_2005*. جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، 278.

حبيب، راقي بديع. *دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية*،جامعة دمشق، دمشق،2014-2015.

بن طرية، حورية. *دراسة تحليلية لميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة من 1970 إلى 2014*.جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016_2017.

بوعون، هالة. *تحليل وتقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر وتونس خلال الفترة (2008_2012)*. جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2012_2013، 100.

قويدري، كريمة. *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر*. جامعة أبي بكر بلقيد، تلسمان، 2010_2011، 155.

كريد، صبرينة. *أثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات*. جامعة محمدخيضر، بكسرة، 2013، 92.

بوراوي،ساعد. *الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي(الجزائر_تونس_المغرب)"دراسة مقارنة"* . جامعةالحاج لخضر، باتنة، 2008، 194.

محمد، نورية عبد. *أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992_2010*.جامعةسانت كليمنتس، بريطانيا،2012 ،217.

المجلات :

زيدان، محمد. *الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال _نظرة تحليلة للمكاسب و المخاطر*. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، المجلد1،1، 2004 ،117-148.

سيروب، رشا. *واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال الفترة 2000_2010*. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية،جامعة أم البواقي في الجزائر. المجلد 1، 2، 2014 ،183_204.

عمران، أحمد. *أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة 2000_2010*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،جامعة تشرين في سورية.المجلد37، 6، 2015، 247_264.

علي، علاء. *التغيرات الهيكلية في بنية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في سورية*. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية_ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين في سورية.المجلد 36، 6، 2014، 47 _66.

التقارير :

هيئة الاستثمار السورية.(2011). *التقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية*. دمشق.

هيئة الاستثمار السورية.(2007). *تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية*. دمشق.

هيئة الاستثمار السورية.(2012). *تقرير الاستثمار السنوي الرابع في سورية*. دمشق.

المكتب المركزي للإحصاء. (2000_2011). *المجموعات الإحصائية للأعوام*. دمشق.

مصرف سورية المركزي. (2000_2011). *النشرات الربعية للأعوام*. دمشق.

المراجع الأجنبية :

الكتب:

HOSSAIN,M. *Impact Of Foreign Direct Investment On Bangladesh's Balance Of Payments: Some Police Implications*, Bangladesh Bank, Bangladesh,*2007,* 1-9.

John,Jaoce.Balance of payments fourthEdition,Washinton,USA,1977,1-215.

Mencinger,J.*Direct And Indirect Effects Of FDI On Current Account* , University Of Ljubljana, EU,*2006,* 1-19.

Nguku,E.*Relationship Between Foreign Direct Investment And Balance Of Payments In Kenya* , University Of Nairobi, Keyna,*2013,* 1-51.

المجلات :

JAFFRI,A;ASGHAR,N;ALI,M;ASJED,R .*Foreign Direct Investment And Current Account Balance Of Pakistan* . Pakistan Economic And Social Review , Vol. 50, N^{O}.2, 2011, 207_222.

تقارير:

OECD.(2008). *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*. Paris.

UNCTAD.(2012).*World Investment Report*. Geneva.

مواقع الإنترنت:

Human Development Index trends .Human Development Report, UNDP, 2010 .On Link: www.hdr.undp.org . Date 13/11/2017.